وجه الدعوة لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمة يومي الثلاثاء والأربعاء للنظر في الميزانيات

الغانم: مصالح المواطنين فوق كل الخلافات السياسية

الدعوة جاءت بناء على طلب مكتمل الأركان من مجموعة من النواب بجدول أعمال محدد وهو إقرار الميزانيات

جلسة الثلاثاء خاصة لأن جميع الجلسات العادية تتعطل سواء بسبب الخلاف الموجود على الكراسي أو غيره

عدم إقرار الميزانيات يتسبب في تعطيل التوظيف الجديد وتأخر توزيع القسائم وتوقف كل منشأ مالي جديد

مرزوق الغانم

أحمد الشحومي

النواب حضروا الإقرار الاعتماد التكميلي لفئة معينة ومستحقة وهي الصفوف الأمامية فما بالك بالميزانية

المتضرر هو كويتي سواء كان خريجا يستحق وظيفة أو طالبا يستحق بعثة أو متقاعدا مستحقا لمزاياه"

سعدون حماد

مبارك بن خجمة

أحمد الحمد

علي القطان

من له رأي أيا كان نتفق أو نختلف معه له حق أن يبديه لكن ليس لأي طرف حق في أن يفرض هذا الرأي

أحمد الشحومي: من يعتقد أن هدوء صاحب السمو وسمو ولي العهد سيستمر بهذه الطريقة.. غلطان

سعدون حماد: مسرحية الجلوس على مقاعد الحكومة مكشوفة.. والهدف منها تحصين أحد الوزراء

مبارك بن خجمة:المسؤولية تقع على الجميع بضرورة انعقاد ومناقشة الميزانيات وإقرار قانونها

أحمد الحمد:تعطيل الجلسات أدى إلى إعاقة مصالح البلاد والعباد والمجلس أمام استحقاق جديد

علي القطان:إقحام الميزانيات بالخلافات السياسية سيسبب شللا كاملا بالبلد..و المواطن خط أحمر

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن توجيه دعوة لعقد جلسة خاصة يوم الثلاثاء المقبل لإقرار الميزانيات، مؤكداً أن مصالح المواطنين فوق كل الخلافات السياسية لا سيما أن الميزانية مرتبطة ارتباطا مباشرا بمصلحة المواطن من جهات عدة .

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس إنه وجه بناء على المادة 72 دعوة لعقد جلسة خاصة يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين بناء على طلب مكتمل الأركان من مجموعة من النواب وذلك بجدول أعمال محدد وهو إقرار الميزانيات.

وأضاف الغانم "السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا جلسة الثلاثاء خاصة وليست عادية؟ لأن جميع الجلسات العادية تتعطل سواء بسبب الخلاف الموجود على الكراسي أو غيره وهذا ليس من صالح المواطن"، مبينا أن الميزانيات هي أداة مالية وليست أداة سياسية، ومرتبطة ارتباطا مباشرا بمصلحة المواطن من جهات عدة.

وذكر الغانم "بناء على مواقف النواب الذين أعلنوا عن حضورهم الجلسات الخاصة التي بها مصلحة للمواطنين وحضروا الجلسات المتعلقة بمكافأة الصفوف الأمامية، والقدس، والاختبارات الورقية إيمانا منهم بأن نبعد المواطن ومصالحه عن الخلافات السياسية، دعوت لجلسة خاصة لإقرار الميزانيات".

وأكد الغانم أن عدم إقرار الميزانيات يتسبب في تعطيل التوظيف الجديد، وتأخر توزيع القسائم السكنية للمواطنين، وتوقف كل منشأ مالي جديد موجود بالميزانية الجديدة وليس موجوداً بالميزانية القديمة، ويتعرض المواطن للضرر بسبب عدم صرف هذا المنشأ المالي الجديد، ومنها أيضاً أمور مخصصة لإعلانات خفض تكاليف المعيشة لمدينتي المطلاع وغرب عبدالله المبارك.

وأضاف الغانم أن هناك أيضا تقديرات بالميزانية تتعلق بالهيئة العامة للرعاية السكنية لمشاريع المؤسسة الإسكانية الجديدة منها مدن صباح الأحمد والمطلاع وغرب عبد الله المبارك وجنوب غرب عبد الله المبارك ومشروع الوفرة الإسكاني.

وقال الغانم "هناك أيضاً بالميزانية أمور ومزايا تتعلق بالمتقاعدين، وزيادة لا تقل عن 93 مليونا عن السنة الماضية، لذلك التأخير في إقرار الميزانيات سيكون له انعكاس وضرر مباشر على المواطن".

وذكر الغانم "دعوت لجلسة خاصة لأنه كانت هناك مواقف نيابية سابقة من حضور الجلسات الخاصة إذا كانت تتعلق بمصلحة المواطن، ونعتقد بالتأكيد أن هذه الجلسة تتعلق بمصلحة المواطن".

وأضاف "النواب حضروا في السابق لإقرار الاعتماد التكميلي لفئة معينة ومستحقة وهي الصفوف الأمامية، فما بالك بالميزانية التي تتعلق بكل وزارات وإدارات الدولة وكل الجهات الملحقة والمستقلة".

وأشار الغانم "من يقول إن المادة 145 من الدستور تنص على انه إذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة لحين صدورها، هذا كلام صحيح لكن هذا إجراء مؤقت واحترازي في حال عدم إنهاء لجنة الميزانيات والمجلس وإقرار الميزانية قبل بدء السنة المالية".

وأوضح الغانم أن المادة 140 من الدستور تنص على أن الدولة تعد مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه لمجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل.

وذكر الغانم إنه تمت إحالة مشاريع الميزانيات إلى لجنة الميزانيات في 28 يناير وفق المادة 161 من اللائحة الداخلية، وانتهت المدة بعد ستة أسابيع ولم ترفع هذه التقارير، لافتاً إلى أنه كان يفترض بعدها من اللجنة أن تخاطب المجلس وتطلب مهلة أسبوعين آخرين.

وقال الغانم إن لجنة الميزانيات لم تخاطب المجلس ولم تطلب الأسبوعين ومع ذلك انتهت مهلة الأسبوعين قبل نهاية شهر مارس، ومنذ شهر مارس إلى الآن نقارب الثلاثة أشهر والتقارير لم ترفع.

وأضاف الغانم" قد يقول قائل إنه في السابق كانت الميزانيات تتعطل أيضا، صحيح فمثلا العام الماضي الميزانيات أقرت في وقت متأخر لكن بظرف استثنائي وهو كورونا وجلسات المجلس كانت معطلة وإدارات الدولة كلها كانت معطلة".

وأوضح الغانم أنه في تواريخ سابقة عندما يكون هناك تأخير كان الإخوة رؤساء لجنة الميزانيات السابقون ينسقون مع مكتب المجلس ويوضحون أسباب التأخير ويتم الاتفاق مع مكتب المجلس على جداول معينة، لكن كل هذا لم يحصل.

وذكر الغانم " نحن لا ندخل في النوايا وقد تكون هناك أعذار مقبولة ومستحقة من لجنة الميزانيات، ونحن نسير وفق ما جاء بالمادة "161" من اللائحة".

وأضاف الغانم "المادة "161" تنص على أنه تقدم لجنة الميزانيات والحساب الختامي إلى مجلس الأمة إلى آخره.... في مدة لا تجاوز 6 أسابيع من تاريخ إحالة المشروع إلى اللجنة فإذا انقضت هذه المهلة دون أن تقدم اللجنة تقريرها في الموعد المذكور يجب أن تبين أسباب ذلك للمجلس وللمجلس أن يمنحها مهلة أخرى لا تجاوز أسبوعين، فإن لم تقدم تقريرها في هذا المهلة جاز للمجلس أن يناقش مشروع القانون الميزانية بالحالة التي ورد بها من الحكومة وهذا ما جاء في الطلب المقدم من النواب".

وأكد الغانم " لا ذنب للخريج الذي من حقه أن يحصل على وظيفة أن تتعطل وظيفته بسبب أي خلاف سياسي، ولا ذنب لمن يستحق بعثة سواء داخلية أو خارجية ألا يحصل عليها بسبب خلاف سياسي، ولا ذنب للمتقاعد الذي يجب أن يحصل على مزايا إضافية أن تتعطل مزاياه بسبب خلاف نيابي".وذكر الغانم "لا يهمني الخلاف على العدد سواء عشرات الآلاف أو حتى واحد، يكفي أن نرفض جميعا أن يكون هناك متضرر، لأن هذا المتضرر هو كويتي سواء كان خريجا يستحق وظيفة أو طالبا يستحق بعثة أو متقاعدا مستحقا لمزاياه".

وشدد الغانم " من له رأي أيا كان نتفق أو نختلف معه له حق أن يبدي رأيه ويعبر عنه في التصويت، لكن ليس لأي طرف حق في أن يفرض رأيه على الطرف الآخر في إخلال أو خروج عن إطار الدستور".

وتمنى الغانم في ختام تصريحه التعاون من الجميع ومن الحكومة والنواب حضور الجلسة لإقرار الميزانيات والخروج بمصلحة المواطن ومزاياه من التجاذبات السياسية.

وفي ذات الإطار قال نائب رئيس مجلس الأمة النائب أحمد الشحومي «طلبنا عقد جلسة خاصة للميزانيات لعدم انعقاد الجلسات العادية بسبب التجاذبات السياسية، سواء المفهوم منها أو غير المفهوم، وأتمنى فهم رسالتنا الإيجابية».

وأضاف «أقولها من قلب ناصح لم نصل المجلس من أجل التجاذبات السياسية، ولا نريد أن يدفع المواطن فاتورة هذه التجاذبات».

وتابع الشحومي «من يعتقد أن هدوء صاحب السمو وسمو ولي العهد سيستمر بهذه الطريقة.. غلطان».

من جهته أكد النائب سعدون حمّاد أن رئيس مجلس الأمة دعا لعقد جلسة خاصة يومي 22 و 23 للنظر بمشاريع قوانين ربط الميزانيات، موضحا أن مصلحة الوطن والمواطنين فوق الجميع ويجب أن تقر الميزانيات وعدم إقرارها يشكل إضرارا بالوطن والمواطنين ويتسبب بتوقف التعيينات في الوزارات والبعثات الدراسية ستتوقف وتوقف التعاقدات اللازمة للوحدات السكانية، كما تتوقف البدلات والترقيات وازمة ستطال المتقاعدين وكذلك توقف البنى التحتية للمدن الجديدة، إضافة الى العديد من البنود الأخرى الاي ستتأثر في عدم إقرار الميزانيات.

وقال حمّاد في تصريح للصحافيين إن مسرحية الجلوس على مقاعد الوزراء انتهت وأصبحت مكشوفة والهدف منها تحصين أحد الوزراء، موضحا ان الدليل على ذلك انهم اليوم يجلسون في مقاعد الوزراء واليوم التالي في مكاتبهم وطالما ان لك موقف من الحكومة فلماذا تذهب مباشرة الى مكاتب الوزراء وما ادراك انهم في مكاتبهم ما يعني أن هناك ترتيبا مع الوزراء.

وأضاف ان الدليل على هناك تحصين لأحد الوزراء كون الوزير الذي عليه الدور بالاستجواب يحضر لوحده دون الفريق المساعد للوزير وهو دليل ان الوزير رتب معهم أنه لا يوجد استجواب.

بدوره قال النائب مبارك بن خجمة: "إن المسؤولية تقع على الجميع بضرورة انعقاد ومناقشة الميزانيات وإقرار قانون الميزانية وذلك لأهميته البالغة في أداء حقوق المواطنين داخلياً وتأديةً التزامات الدولة خارجياً بما يحفظ مكانة البلد ورفاهية مواطنيه"، مضيفا: "لا يمكن القبول بتعطيل ذلك تغليباً للمصلحة العامة للموطنين وحفظاً على المصالح العليا للبلد".

من جهته دعا النائب أحمد الحمد نواب المجلس إلى التعاون وحضور الجلسة الخاصة المخصصة لإقرار الميزانيات حتى لا يتم تعطيل مصالح الوطن والمواطنين.

وقال الحمد في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تعطيل الجلسات أدى إلى تعطيل مصالح البلاد والعباد مشيرا إلى أن المجلس أمام استحقاق جديد هو الجلسة الخاصة لمناقشة الميزانية وإقرارها، وبات في مواجهة مع مصالح الوطن والمواطنين.

وأكد الحمد أن مناقشة الميزانية وإقرارها أمر ضروري مبينا أن عدم إقرارها سينعكس سلبا على مصالح المواطنين وعلى رواتبهم وعلى التعيينات والترقيات والعلاج بالخارج بالإضافة إلى التنمية بشكل عام.

وأضاف "إننا الآن في نهاية دور الانعقاد الحالي للفصل التشريعي السادس عشر ورأينا مدى التأزيم الموجود بين القوى السياسية وتعطيل الجلسات حيث لم تعقد إلا جلسات عاديه قليلة وجلستان خاصتان".

بدوره دعا النائب علي القطان إلى الالتفات إلى مصلحة الوطن والمواطنين وتغليب المصلحة العامة ونبذ الخلافات السياسية.

وقال القطان في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "لا يخفى على أحد التأزيم السياسي الحاصل في الآونة الأخيرة، والآن وبعد وصولنا إلى نهاية دور الانعقاد الحالي أمامنا جلسة الميزانيات والبعض يقول إنه إذا لم تقر الميزانية فيمكن إحالتها إلى الميزانية السابقة حسب المادة 145".

وتساءل القطان "هل الترقيات والعلاوات يمكن اعتمادها بناء على الميزانية السابقة؟ وهل التعيينات الجديدة والعلاج بالخارج والمتقاعدين الجدد والبعثات الدراسية يمكن ربطها بالميزانية السابقة؟".

وأكد أن إقحام الميزانيات بالخلافات السياسية سيسبب شللا كاملا بالبلد، مستغربا أن يدفع المواطن فاتورة خلافات سياسية ويتحمل تبعاتها، مضيفا "لن نسمح بالمساس بمصلحة المواطن حتى لو كانت هناك خلافات بوجهات النظر والمواطن خط أحمر".

وكان 15 نائبا تقدموا بطلب عقد جلسات خاصة لإقرار الميزانيات بعد تعذر عقد الجلسات العادية بسبب التجاذبات السياسية

وقال مقدمو الطلب: "نطلب عقد جلسة خاصة لإقرار الميزانيات لما كان عدم إقرار الميزانيات للسنة المالية 2021/2022 أو التأخير فيها، سوف يكون له بالغ الأثر على المواطنين وسوف ينتج عنه الكثير من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي لا يمكن تداركها، مثل العلاج بالخارج والبعثات الدراسية والتعيينات الجديدة لشغل الوظائف في الجهات الحكومية والترقيات والعلاوات والبدلات ومكافآت نهاية الخدمة للمتقاعدين، كذلك تأخير تشغيل المرافق الجديدة التي تخص المواطنين وتأخر توزيع القسائم السكنية على مستحقي الرعاية السكنية وصرف القروض الإسكانية بالإضافة الى تعطيل تنفيذ الكثير من المشروعات الإنشائية الأخرى.